بحث سبل التعاون المشترك بين الإمارات وسويسرا

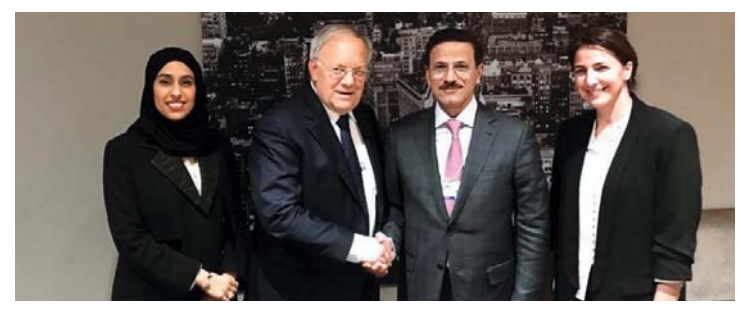

■ سلطان المنصوري وحصة بو حميد ومريم المهيري مع الوزير السويسري | البيان

اجتمع معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، مع يوهان شنايدر آمان وزير الاقتصاد السويسري، بحضور كل من معالي حصة بنت عيسى بو حميد وزيرة تنمية المجتمع ومعالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري وزيرة دولة للأمن الغذائي المستقبلي.

تم خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك خاصة على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وكذلك مجالات التنمية البشرية والأمن الغذائي.

جاء الاجتماع على هامش مشاركة وفد الدولة في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس 2018.

أكد المنصوري على أهمية العلاقات الثنائية التي تجمع دولة الإمارات وسويسرا، والتي تشهد نمواً ملحوظاً في ظل الجهود المبذولة لتحقيق المنفعة المتبادلة، خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وتابع أن هناك العديد من الفرص للوصول بحجم التعاون الاقتصادي والتجاري إلى آفاق أكثر تنوعاً تخدم مصالح الطرفين.

ومن جانبها، طرحت حصة بو حميد مجالات التعاون المطروحة مع الجانب السويسري في قطاع التنمية البشرية.

وبدورها، استعرضت مريم المهيري جوانب التعاون الممكنة في مجال الأمن الغذائي، والذي يحتل أولوية على الأجندة التنموية للدولة.

دافوس - البيان

مشاركة غير مسبوقة للدولة في «دافوس»

الإمارات تسهم في رسم مستقبل أفضل للعالم

■ أبوظبي - وام

تتطلع دولة الإمارات قيادة وحكومة وشعباً إلى مستقبل يتسع فيه أفق الوطن على العلم والمعرفة والإنجاز المستدام.. مستقبل يحمل لأبنائها الكثير من المشروعات الاستراتيجية التي تمتد لعقود وفق خطط وبرامج واضحة المعالم محسوبة بالأرقام ومحددة الوسائل والأدوات، حيث لا شيء يعتمد على الصدفة والمصادفة إنما هو عزيمة وتصميم.

ويشهد العالم أن الإمارات بتجربة النهضوية كانت الاستثناء على قمم النجاح والإنجاز في وقت قياسي .. وكانت نموذجاً تنموياً ملهماً للكثير من الدول والشعوب بفضل الرؤية الثاقبة في استشراف المستقبل التي امتلكها الآباء المؤسسون الذين برعوا في تأسيس واقع إماراتي أفضل ينعم في ظلاله اليوم أبناء الوطن وبناته كافة بأرقى معايير العيش الكريم والرخاء وينطلقون بإنجازاتهم النوعية في مختلف آفاق العلم والعمل الرحبة حتى بات أهل الإمارات أحد أسعد شعوب المعمورة على الإطلاق.

وتمضي القيادة الرشيدة للدولة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، في استكمال هذا النهج القائم على الإدراك التام لأهمية استشراف المستقبل والحفاظ على مكتسبات الدولة والارتقاء بها وضمان الغد الواعد المشرق للأجيال المتعاقبة.

وفي ظل توجيهات القيادة الرشيدة لا تكتفي الإمارات بوضع الخطط المستقبلية التقليدية بل إنها في سباق متواصل مع الزمن والتغيرات المتسارعة بغية مواكبتها أولاً بأول ووضع التصورات العلمية البناءة القادرة على مواجهتها وتطويعها بما يخدم أهداف الدولة وتطلعاتها.. ومن يتابع ما قاله صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وما كتبه وما تحقق من مشاريع بفضل توجيهاته يدرك أن استشراف المستقبل من أهم سمات الفكر القيادي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ، صاحب الرؤية التي تمتد إلى أبعد حدود المستقبل، فهو يدرك أن ما يزرع اليوم يحصد غداً.

وينظر المجتمع الدولي إلى الإمارات على أنها تسهم في رسم مستقبل العالم بعد تصدرها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأكثر الدول استعداداً للتغيير والمرتبة الثالثة عالمياً بحسب تصنيف دراسة مؤشر جاهزية الدول للتغيير 2017 التي أجرتها "كي بي إم جي".. وقفزت الإمارات مرتبتين ضمن مؤشر جاهزية الدول منذ العام 2015 واحتلت المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط خلال العام 2017.

■ الإمارات تتصدر المنطقة كأكثر الدول استعدادا للتغيير على طريق استشراف المستقبل | البيان

70 %

سجلت الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي في الإمارات نمواً كبيراً بلغت نسبته نحو 70 ٪ منذ عام 2015 وحتى الآن في انعكاس للسياسات الحكومية التي تشجع الابتكارات التكنولوجية في جميع مناحي الحياة.. وحققت الإمارات تقدماً جديداً وبارزاً في مؤشر الابتكار العالمي 2017 بعدما حافظت على صدارتها في المركز الأول عربياً وحصدت المركز الـ 35 عالمياً لتكون ضمن بلدان الفئة العليا الأكثر ابتكاراً في الترتيب العام للمؤشر.

تقرير

وقطعت دولة الإمارات شوطاً مهماً في استشراف المستقبل وأصبحت مصدراً لتقديم المعرفة للعالم من خلال تقريرها الذي أطلقته في المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" حول استشراف المستقبل العالمي والذي يعد الأول من نوعه في العالم ويوفر للحكومات دراسات وإحصائيات لمستقبل العديد من القطاعات "كالطاقة والصحة والتعليم" وحجر أساس للقطاع الخاص في تبني الأفكار لتحويلها لواقع ملموس.. واستعرض التقرير 112 تنبؤاً مستقبلياً سنشهدها في الـ 40 سنة القادمة كالمزارع العائمة والأعضاء الجسدية المطبوعة بطباعة ثلاثية الأبعاد وتحديات التغيير المناخي والصفوف الدراسية في العالم الافتراضي.. و112 تنبؤاً مستقبلياً في قطاعات استراتيجية كالطاقة والمواصلات والفضاء.. منها أنه بحلول عام 2020 ستكون 20 ٪ من كهرباء المنازل موردة من الطاقة الشمسية و90 ٪ من المركبات في عام 2035 ستكون كهربائية وذاتية القيادة.

وكانت مشاركة دولة الامارات في منتدى "دافوس 2018 .. بناء مستقبل مشترك في عالم مفكك" نوعية وغير مسبوقة بوفد ضم 12 وزيراً وعدداً من المسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة والقطاع الخاص.

تخطيط

وتمضي الإمارات في الريادة وشرعت في التخطيط لتصبح المدن الإماراتية مدنا ذكية وخضراء وتحقيق التنمية المستدامة لأجيال المستقبل.. وتعد مدينة " مصدر " - ثمرة التخطيط المستقبلي في إمارة أبوظبي - من أوائل المدن الذكية التي تم إنشاؤها في منطقة الشرق الأوسط عام 2008 بهدف استيعاب التوسع الحضاري السريع والحد من التلوث من خلال الاعتماد على الطاقة النظيفة وإعادة تدوير المخلفات بالطرق التكنولوجية الحديثة.. وغدت دبي خلال العقدين الماضيين مركزاً اقتصادياً عالمياً ومثالاً على التحول الرقمي الناجح مع انتشار الإنترنت والتخطيط لمستقبل أفضل.

وتطور الخدمات الإلكترونية في الامارات بشكل ملحوظ وسريع لتواكب الإنجازات العملاقة ووصلت إلى الحكومة الذكية واليوم تنطلق هذه الخدمات الإلكترونية جنباً إلى جنب مع استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم كأول مشروع ضخم ضمن مئوية الإمارات 2071 وهي الاستراتيجية الأولى من نوعها على مستوى العالم والتي تهدف إلى تطوير الأداء الحكومي وتسريع الإنجازات وإيجاد بيئات عمل مبدعة ومبتكرة ذات إنتاجية عالية، وذلك من خلال استثمار أحدث تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في شتى ميادين العمل بكفاءة عالية واستثمار كافة الطاقات على النحو الأمثل واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والمادية بطريقة خلاقة تعجل تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية لبلوغ المستقبل.

وأطلقت حكومة دولة الإمارات "استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة" خلال أعمال الاجتماعات السنوية الأخيرة بهدف تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة.

أول السطر

صلاح صبح

الإمارات و«منتدى العالم»

لم تكن مشاركة الإمارات في المنتدى الاقتصادي العالمي في دورة هذا العام عادية، لا كماً ولا نوعاً، فأكثر من ثلث وزراء الحكومة شاركوا في أعمال المنتدى الذي تحتضنه سنوياً بلدة "دافوس" الواقعة في جبال الألب السويسرية، ويشارك فيه قادة العالم من رؤساء الدول جنباً إلى جنب مع كبار المؤثرين في المشهد العالمي من علماء ومفكرين ورجال أعمال وغيرهم، ما يجعله يستحق لقب "منتدى العالم".

وبالتزامن مع مشاركتها في أعمال المنتدى هذا العام بوفد رفيع يضم 12 وزيراً وعدداً كبيراً من المسؤولين ورجال الأعمال، اختارت الإمارات أن تكون مساهمتها في "دافوس" ملهمة، إذ أبرمت اتفاقية تعاون لإنشاء مركز الثورة الصناعية الرابعة على أراضيها بغرض تعزيز ريادتها وأسبقيتها خليجياً وعربياً وعالمياً في استشراف آفاق المستقبل، وتطوير الأدوات والحلول لتحدياته، وأيضاً لدعم توجهات الدولة في إعداد جيل من المتخصصين والخبراء في مجالات الثورة الصناعية الرابعة، وسعيها إلى تعميم وعولمة المعرفة الخاصة بأدواتها وتقنياتها المتقدمة التي تشهد حالياً إنجازات علمية غير مسبوقة وانتشاراً غير مسبوق على الصعيد العالمي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تخطاه إلى الاتفاق مع "المنتدى" على تفعيل بروتوكول الثورة الصناعية الرابعة الذي طورته حكومة الإمارات، لتكثيف الجهود المشتركة، ووضع الأطر الناظمة والمعززة لتطبيق البروتوكول ومحاوره، والمعروف أن هذا البروتوكول آلية عمل عالمية هادفة إلى خير الإنسان، طورتها الدولة لتؤسس بيئة بيانات ضخمة متكاملة وآمنة لتحفيز الثورة الصناعية الرابعة، ومواجهة التحديات التي من المتوقع أن يفرضها الانتشار المتسارع لتقنيات وأدوات هذه الثورة التكنولوجية.

وليس خفياً على أحد أن مستقبل البشرية يتوقف حالياً على كيفية تطويع الثورة الصناعية الرابعة لخدمة الإنسان، لأن تقنيات هذه الثورة من تطبيقات الذكاء الصناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد وغيرها تعد أحد أهم التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم في ظل التغيرات المتسارعة، إذ ينتظر أن تُحدث تغييراً في جميع مجالات الحياة، وفي مقدمتها أسواق العمل والعلوم والطاقة والمجتمع والسياسة والاقتصاد، بشكل يفوق تأثير سابقاتها من الثورات الصناعية، ما يجعلها ثورة تكنولوجية بامتياز، تدمج كل التقنيات المادية والرقمية والحيوية، لإنتاج خدمات ومنتجات غير مسبوقة في قطاعات جديدة لخدمة البشرية.

ومن هنا يتضح جلياً أن الإمارات تتخطى حدودها الجغرافية والإقليمية للمساهمة في رسم مستقبل العالم، وليس أدل على ذلك من المكانة البارزة التي تتبوأها الدولة حالياً في عدد من المؤشرات الدولية المعلن عنها ـ بالمصادفة ـ بالتزامن مع انعقاد منتدى "دافوس"، إذ اقتنصت المركز الأول على مستوى العالم في «الاختلاف والتميز»، فيما حققت المركز العاشر في كيفية التعبير عن قوتها في الساحة العالمية، وذلك ضمن تقرير أفضل تصنيفات الدول للعام 2018، الذي يضم في قائمته 80 دولة.

وسبق الإعلان عن تحقيق هذا الإنجاز، إحراز المركز الأول إقليمياً، و17 عالمياً في تقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمي، الصادر عن كلية إدارة الأعمال الدولية «إنسياد» في فرنسا، وذلك بالتزامن مع إحراز المركز الثاني عالمياً في مؤشر «ثقة الشعب في الحكومة» الصادر عن مؤسسة إدلمان.

وليست هذه الإنجازات بالأمر المستغرب في دولة تعتبر «المواطن أعز ما تملك»، وتسعى إلى تنمية قدرات ومهارات أبنائها بكل الطرق، تمهيداً لتحقيق هدفها الأسمى بأن تصبح واحدة من أفضل دول العالم بحلول مئوية الإمارات عام 2071، وهو هدف، لو تعلمون، أصبح قريب المنال.

salah.subh@albayan.ae

في جلسة نظمها وفد الدولة في المنتدى الاقتصادي العالمي

وزير الاقتصاد: أهمية خاصة للابتكار على أجندة الإمارات

عمر العلماء: الاستفادة من حلول الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة

■ دافوس - البيان

ترأس معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد جلسة حوارية بعنوان "الابتكار وريادة الأعمال واقتصاد المستقبل"، التي نظمتها الدولة مؤخراً على هامش المشاركة في اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس 2018.

ناقشت الجلسة الحوارية دور الابتكار وريادة الأعمال في بناء قدرات اقتصاد المستقبل، والتوجهات العالمية في هذا الصدد، والسبل الكفيلة بتجاوز التحديات الرئيسية وتطوير حلول مبتكرة، والأثر المتوقع على المستوى العالمي من جراء تطوير ودعم الابتكار وريادة الأعمال.

حضر الجلسة من وفد الدولة معالي سهيل المزروعي وزير الطاقة والصناعة ومعالي عمر بن سلطان العلماء وزير الدولة للذكاء الاصطناعي. فيما جمعت الجلسة عدداً من أبرز صانعي السياسات العالميين إلى جانب خبراء حائزين على جائزة نوبل وعدد من الرؤساء التنفيذيين، من بينهم البروفسور كريستوفر بيساريدس الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 2018، وستيفن سيوبو وزير التجارة والسياحة والاستثمار الأسترالي، ومارو ديل أمبروزيا وزير الدولة للتعليم والبحث والابتكار في سويسرا، إلى جانب عدد من كبار رجال الأعمال من دولة الإمارات العربية المتحدة. كما ضمت الدورة ممثلين عن الاقتصادات القائمة على الطاقة بهدف تنويع اقتصاداتها من خلال الابتكار بما في ذلك عمان والمملكة العربية السعودية.

ركز النقاش خلال الجلسة على الابتكار وريادة الأعمال والاقتصادات المستقبلية باعتبارها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية، مع تناول التحديات التي تواجه الحكومات والشركات في هذا الصدد.

■ سلطان المنصوري وسهيل المزروعي وعمر العلماء خلال الجلسة | من المصدر

اقتصاد مستدام

وقال المنصوري إن الابتكار يحظى بأهمية خاصة على أجندة الدولة لما له من دور أساسي في تعزيز توجهاتها نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

وتابع معاليه خلال الجلسة أن "دولة الإمارات تؤمن بأهمية الابتكار، ووضعت رؤية طموحة لتحويل الدولة إلى واحدة من أكثر الدول ابتكاراً في العالم بحلول عام 2021". وأضاف أن المرحلة الماضية شهدت العديد من الخطوات للوصول إلى الغايات المرجوة، من خلال العمل على تعزيز قدرات الدولة في مجالات المعرفة وزيادة مساهمة الابتكار في العملية الإنتاجية، وبناء شراكات نوعية مع الدول الاقتصادية الكبرى الرائدة في هذا المجال، مع وضع مستهدف للوصول بنسبة مساهمة الابتكار من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 5٪ بحلول عام 2021.

كما سلطت الجلسة الضوء على التطورات الصناعية وفاعلية دور الذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات البحث والتطوير، حيث قال معالي سهيل المزروعي وزير الطاقة والصناعة: "إن تعزيز معدلات الاستثمار في مجالات البحوث العمية والتطوير يشكل عنصراً رئيسياً في السياسات التي تتبناها الدولة لتطوير مساهمات الابتكار، وذلك بالتركيز على الاستثمار في القطاعات ذات التقنية العالية، بما يخدم توجهات الدولة في هذا الصدد.

توسيع القاعدة

ومن جانبه، قال معالي عمر بن سلطان العلماء وزير الدولة للذكاء الاصطناعي: "إن تطوير مساهمة الابتكار يتطلب أيضاً الاستفادة من حلول الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في هذا الصدد لتسريع وتوسيع قاعدة الابتكار وتعزيز مساهمتها في مختلف القطاعات الحيوية".

كما سلط المشاركون الضوء على أهمية تطوير "عقول للابتكار" في جميع القطاعات من الفضاء إلى المنتجات الاستهلاكية، وتطوير قطاع ريادة الأعمال، واتفق المشاركون على أهمية الخطوات التي اتخذتها دولة الإمارات في هذا الصدد، مع الإشارة إلى أهمية مواصلة العمل لتطوير أداء الدولة حتى تكون جزءاً من نظام الابتكار العالمي، وأن توسع نطاق الأعمال التجارية القائمة على الابتكار.

شارك في الجلسة أكثر من 40 من صانعي السياسات العالمية، والرؤساء التنفيذيين ورجال الأعمال من القطاع الخاص.